



## من ملفات سوق العمل.. القيادة الواعية والنقابات العمالية

حرية واستقلال النقابات العمالية، وعلى الالتزام بمرجعية القانون ومعايير العمل النقابي التي تفصل بين العمل النقابي من جهة والانتماء السياسي وغيره من الانتماءات من جهة أخرى، حيث حظر القانون البحريني على النقابات صراحة "ممارسة العمل السياسي" في مادته 20، غير أن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، كالكثيرين غيره من الاتحادات العمالية في مختلف دول العالم، سقط في هذا الامتحان، وانساق وراء تيارات ما سمي بالربيع العربي خلال عامي 2011 و2012 وانحاز إلى جانب أحد التنظيمات السياسية؛ فلم يسلم من تدخلات سياسييه، ما أدى إلى الإخلال بميزان حريته واستقلاله والتزامه بالقانون، وحدثت تداعيات موجعة له أدت إلى إضعافه وإلى نتائج سلبية من بينها؛ انقسام وتفكك الصف العمالي، وتكوين اتحاد آخر جديد في العام 2012 وهو "الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين" وهي خطوة لا تتعارض بل تتفق تمامًا مع المعايير النقابية التي تجيز التعددية وتشجعها.

ومن المفارقات اللافتة أننا جميعًا كنا على اطلاع بالوضع المترجع الذي كانت تعانیه الحركة النقابية على مستوى العالم عند إصدار قانون النقابات العمالية البحريني؛ والذي أكدته الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة في تقريرها الصادر عن العام 2002، وهو العام الذي صدر فيه القانون، حيث جاء في التقرير المذكور "أن العام 2002 شهد استمرار اضطهاد النقابيين وتعرض العمل النقابي للقمع والانتهاكات الخطيرة في معظم بلدان العالم"، وعلى الرغم من ذلك فإن جلالة الملك وسمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد قرروا الوقوف في صف وإلى جانب طموحات وتطلعات عمال البحرين، وقد ذكرت الكنفدرالية في تقريرها المذكور "إن إصدار البحرين قانون جديد يضمن قيام نقابات حرة ويمنح الحق في الإضراب يعتبر من الأخبار الوردية"، فليسجل التاريخ هذه السيرة بأحرف من نور.

إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتفعيل هذه الإرادة الملكية بالشروع في صوغ مسودة القانون المطلوب، بالتعاون مع الوزارة المختصة بالشؤون القانونية، وبالتنسيق مع التنظيم العمالي، وبلاستعانة بخبرات منظمة العمل الدولية، ووكالاتها المتخصصة، وتحت إشراف اللجان الوزارية المختصة التي أخضعت مسودات القانون إلى سلسلة من المداولات والمناقشات قبل رفع المسودة النهائية منها إلى مجلس الوزراء لإقراره ثم رفعه للمقام السامي لإصداره، وفي كل هذه المراحل كان صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمين مراقبًا ومتابعًا وناصحًا ودافعًا وموجهًا.

ونتيجة لكل هذه الجهود فقد صدر القانون مستجيبيًا لطموحات قيادة البحرين وعمالها، ومنسجمًا تمام الانسجام مع معايير منظمة العمل الدولية، وحاطيًا بإشادة كافة المنظمات الدولية المعنية، كما جاء كأحدث قانون نموذجي؛ متميز ومتقدم بأشواط واسعة على كل القوانين المماثلة في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي عندما وفر كامل الحماية والعدالة والمساواة؛ مراعيًا لمبدأ عدم التمييز بحيث أعطى حق العضوية والتصويت والانتخاب والترشيح لمجلس الإدارة للعمال الأجانب أو الوافدين، وهو حق لم يعطه أو يوفره أي قانون مماثل في الشرق الأوسط والعالم العربي!

وقد أجاز القانون تنظيم الإضرابات العمالية "كوسيلة سلمية مشروعة للدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للعمال" كما ورد فيه، ولم تشهد الساحة العمالية منذ صدور القانون حتى الآن أي إضراب عمالي؛ إلا أن الاتحاد العام لنقابات العمال دعى خلال الأحداث السياسية المؤسفة التي شهدتها البلاد في العام 2011 إلى إضراب عام من غير الالتزام بالشروط والضوابط التي حددها القانون، وكانت الدعوة ذات نفس صبغة سياسية بعد أن "هزته (أي الاتحاد) مشاهد المتظاهرين المناهضة للحكومة، وقرر تنظيم هذا الإضراب لدعم المتظاهرين" كما جاء في تصريحات قياداته.

لقد أرسى قانون النقابات البحريني على مبدأ

لقد كانت حركة الفواصين تلك بداية لرحلة طويلة من كفاح ونضال الطبقة العمالية في البحرين من أجل نيل حقوقها النقابية التي مرت بمنعطفات عديدة إلى أن وصلت في العام 1982 إلى مرحلة تشكيل "اللجان العمالية المشتركة" في مؤسسات القطاع الخاص؛ وهي لجان عمالية كان يتم اختيارها عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة، وكانت تضطلع بواجباتها في حماية حقوق العمال ومصالحهم ودعم مكسباتهم والدفاع عنهم، وتمثيلهم في المؤسسات والمنظمات المختلفة، والهيئات المحلية والدولية، وقد كونت اللجان العمالية المشتركة فيما بينها لاحقًا "اللجنة العامة لعمال البحرين"، إلى أن تكللت هذه الجهود والمبادرات عندما التفت الإرادة الملكية بطموح الطبقة العمالية باصدار قانون النقابات الذي أجاز وشرع تأسيس "الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين".

وقبل تأسيس الاتحاد، وفي مرحلة أداء ونشاط اللجنة العامة لعمال البحرين فقد رأيت بأمر عيني وعلى مدار أكثر من سبع سنوات كيف تمكن عمال البحرين من خلال هذا الكيان النقابي من أن يؤسسوا ويكونوا شبكة واسعة من العلاقات المهنية المتينة مع فعاليات ومؤسسات العمل النقابي العربي والدولي، وكيف فرضوا أنفسهم واحترامهم على كل الاتحادات النقابية العربية والدولية، وكيف كانوا يتصرفون برزانة واتزان، ويتحلون بأعلى درجات ومستويات المسؤولية والواقعية والحصافة الإدارية والولاء للوطن وقيادته، وبهذا المنهج استطاع عمال البحرين أن يكتسبوا ويكونوا لهم رصيدا هائلا من التجارب والخبرات التي مكنتهم من الاضطلاع بمسؤوليتهم بكل كفاءة واقتدار عندما وصلوا إلى قيادة اتحاد نقاباتهم.

وقد جاء تأسيس اتحاد نقابات عمال البحرين تجسيدًا للإرادة الملكية، وعلى أساس ما نص عليه ميثاق العمل الوطني الذي أكد حق العمال في تنظيم أنفسهم ضمن وفي إطار نقابات عمالية حرة مستقلة، وكذلك تنفيذًا لتوجيهات صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر

في شهر سبتمبر من العام 2002 تقاطرت على ديوان صاحب الجلالة الملك المفدى وأركان حكومته الموقرة رسائل وبرقيات التهاني والتبريكات والإشادة والشناء من الهيئات الحكومية المعنية والمنظمات والاتحادات العمالية العربية والدولية من مختلف دول العالم على تفضل جلالتهم بإصدار قانون النقابات العمالية.

وقد كان يوم 24 من ذلك الشهر يومًا مشهودًا في تاريخ الحركة العمالية ليس في البحرين فقط، بل على مستوى المنطقة بأسرها عندما استقبل صاحب الجلالة الملك المفدى وبحضور صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمين في قصر القضيبيي العامر رئيس وأعضاء مجلس إدارة اللجنة العامة لعمال البحرين وجميع رؤساء اللجان العمالية المشتركة وعدد من الوزراء، وقد كان لي شرف حضور هذا اللقاء بصفتي وزير العمل والشؤون الاجتماعية آنذاك.

في ذلك اللقاء أعلن جلالة الملك أنه أصدر "مرسومًا ملكيًا بقانون بشأن النقابات العمالية" تحت رقم 33 لسنة 2002، إلى جانب أنه أمر باعتبار يوم العمال العالمي المصادف للأول من مايو من كل عام يوم إجازة رسمية في مملكة البحرين.

ولن ينسى التاريخ ذلك اليوم الذي ظل وسبقني من أبرز الأيام الخالدة والمحطات المضيئة في المسيرة التنموية لهذا الوطن العزيز، وكان ذلك الحدث دون شك تنويجًا لكفاح عمال البحرين ونضالهم.

وإذا كان المقصود بالعمل النقابي أو بالحركة النقابية هي تلك الحالة التي يتم فيها تجميع جهود العمال أو فئة منهم ينتمون إلى مهنة من المهن للمطالبة بشكل جماعي بحمايتهم من الاستغلال، وضمان عدالة الأجور، والعمل ضمن ظروف عمل آمنة، فإن الحركة النقابية كانت قد رأت النور في البحرين لأول مرة في العام 1919م عندما تجمع غواصو اللؤلؤ للمطالبة بتحسين أوضاعهم وأحوالهم المعيشية، ولعله من ضروب الصدف أن يتزامن هذا الحدث مع تأسيس منظمة العمل الدولية في جنيف في العام نفسه.

# الصافي المرشح الرئيس لرفع الإنتاج المحلي من الأسماك

وزارة "البلديات": "الخاص" شريك أساس بالاستزراع السمكي

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تتقدم أسرة دار «البلاد» بخالص التعازي والمواساة إلى الزميل فيصل الراشد في وفاة المغفور لها بإذن الله عمته سائلين الله عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته وأن يسكنها الفردوس الأعلى وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

اللهم صل على النبي وآله الطيبين الطاهرين

العضوية لتسمينها لموسم الاستزراع الذي بدأ شهر أبريل الماضي بالتعاون مع الصيادين المحليين الذين ساهموا بشكل فعال في جمع أمهات الأسماك والطحالب البحرية الى منطقة رأس حيان من مختلف البيئات البحرية.

وقال "يعتبر سمك الصافي المرشح الرئيسي لرفع الإنتاج المحلي من الأسماك عبر عمليات الاستزراع البحري لسرعة نموه واعتماده على الأعلاف النباتية من الحشائش والطحالب البحرية".

وتابع خلف "ويعتبر نجاح استزراع هذا النوع من الأسماك التي تشكل أبرز الأصناف التجارية المرغوبة في منطقة الخليج العربي خطوة متقدمة يمكن الاعتماد عليها كجزء من برامج الأمن الغذائي الوطني".

من جهته، أكد وكيل الوزارة للقطاع الزراعي والثروة البحرية إدخال القطاع الخاص كشريك أساس في مشاريع الاستزراع السمكي وتوفير أراضٍ؛ للمساهمة في هذا الجانب بما يعود على الاقتصاد الغذائي بالمنفعة والتنمية.

وأضاف "إن من أبرز المهام التي نعمل عليها إدخال عناصر مهنية كفوءة وتقنيات عالية تسهم في تنمية قطاع الاستزراع السمكي". كما أكد أبو الفتح أن الوكالة قطعت شوطا مهما في مجال الأبحاث المتعلقة بالأعلاف، وهو أمر يسهم كذلك في تنمية وتطوير الاستزراع السمكي.



الثروة السمكية بعد مرتكزا مهما ضمن مصادر الغذاء للمواطنين والمقيمين في المملكة.

وأشار إلى استمرار الجهود لقطاع الخاص لإطلاق مشروعات استثمارية من شأنها تعظيم الإنتاج المحلي من الأسماك بما يحقق الاكتفاء الذاتي في المملكة.

وأشار إلى "نجاح إنتاج يرقات سمك الصافي ورفع كثافة الإنتاج المحلي لتصل للمستويات التجارية، والتي يمكن الاعتماد عليها لتكون عمادا للاستزراع المحلي".

وأوضح ان "الوكالة تخطو بخطوات ثابتة في تحقيق مبادرة الاقتصاد الأزرق عبر نجاح مملكة البحرين في استزراع سمك الصافي بالكثافة التجارية، حيث تم الاطلاع على التجارب العملية التي استمرت لمدة عام كامل عبر جمع واختيار أمهات الأسماك من مختلف البيئات البحرية وتجربة استخدام العديد أنواع الأعلاف

حجم الإنتاج فيها.

إلى ذلك، تضمنت زيارة الوزير متابعة إطلاق مبنى للتدريب الوطني على الاستزراع البحري يكون مقره في المركز الوطني للاستزراع البحري، وتم التباحث بشأن الطاقة الاستيعابية لمبنى التدريب والخدمات المطلوبة، علاوة على بحث الاستفادة من الخبرات المحلية والخارجية في دعم هذا التوجه.

وأشار الوزير إلى أن هذه الخطوة تأتي استكمالاً للنجاح الذي حققه برنامج تأهيل وتدريب عدا من الكوادر البحرينية على الاستزراع السمكي الذي أقامته الوزارة بالتعاون مع صندوق العمل "تمكين"، واستهدف تدريب 15 بحرينيا في مجال استزراع الأسماك المحلية داخل مملكة البحرين وخارجها.

وأكد خلف أن قطاع الاستزراع السمكي يشكل محورا مهما ضمن إستراتيجية الوزارة التي تأتي دعما لتوجهات الحكومة بتحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين، خصوصا أن قطاع

المنامة - وزارة الأشغال وشؤون البلديات قال وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عصام خلف إن الوزارة ممثلة في قطاع الزراعة والثروة البحرية ماضية في جهودها؛ لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستزراع السمكي، والسعي لرفع الطاقة الإنتاجية للمركز الوطني للاستزراع البحري بمنطقة رأس حيان.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها إلى المركز برفقة وكيل الوزارة للزراعة والثروة البحرية نبيل أبو الفتح واختصاصي اول ثروة بحرية بسام الشويخ.

وخلال الزيارة اطلع وكيل الوزارة نبيل أبو الفتح الوزير خلف على الوضع العام لحالة المرافق التابعة للمركز وذلك لأهمية تجهيزها وصيانتها في الوقت المناسب تمهيدا لموسم الاستزراع المقبل، والذي سيتم فيه رفع الطاقة الإنتاجية للمركز بالشراكة مع القطاع الخاص.

كما تابع الوزير الجهود المبذولة لتهيئة الأراضي المخصصة للقطاع الخاص.

وتابع الوزير ميدانيا المشاريع التنموية الجديدة، مثل دراسة إمكان انشاء محطة شفت مياه البحر باستخدام التقنيات الحديثة التي تضمن جودة المياه البحرية الداخلة في الاستزراع لتهيئة البيئة الخالية من الأمراض التي ستتكلّف برفع كثافة الأسماك في المتر المكعب مما سيسهم في الاستغلال الأفضل للمساحات الجغرافية الصغيرة من خلال مضاعفة